

دور القوة في الكفاح اللاعنيف

الدكتور جين شارب *

مقدمة

يعتمد الكفاح اللاعنيف على طبيعة القوة في المجتمع والسياسة، ذلك ان ممارسة وآليات، ونتائج هذا الكفاح ترتبط أشد الارتباط بامتلاك وممارسة القوة وتأثير ذلك على قوة الخصم. بعبارة أخرى، يمكن القول انه لا يمكن فهم اللاعنف بدون أخذ عنصر القوة في الاعتبار كأحد عناصره الأساسية.

ويتعارض هذا المفهوم مع الفهم الخاطيء السائد الذي ينظر الى الفعل اللاعنيف باعتباره يفتقد القوة، وباعتباره يتجاهل واقع القوة في السياسة، والذي ينظر الى دعاة اللاعنف باعتبارهم أناس سذج لعدم تسليمهم بأن الضعف هو المصدر الحقيقي للقوة في السياسة. والحقيقة أن هذا الفهم الخاطيء يقوم هو ذاته على تجاهل لطبيعة القوة في السياسة وللدور الحاسم الذي تلعبه القوة في الكفاح اللاعنيف.

ان الكفاح اللاعنيف هو أسلوب سياسي ينبغي أن يفهم ويقيم وفقاً لمنطقه الخاص، ولا ينبغي تعميمه بمقارنته بظواهر أخرى مختلفة عنه تماماً. ويستخدم أسلوب اللاعنف أدوات اجتماعية ونفسية واقتصادية وسياسية لممارسة الضغوط وفرض العقوبات، ولا يستخدم الأدوات العنيفة^(١). ويتضمن هذا الأسلوب ما يقرب من مائتي أداة للاحتجاج الرمزي، وعدم التعاون الاجتماعي، والمقاطعات الاقتصادية، والاضرابات العمالية، وعدم التعاون السياسي، والتدخل اللاعنيف (الذي يتراوح بين الاعتصامات وحتى إقامة حكومة الظل). ويطلق على هذه الأدوات أيضاً «أسلحة» اللاعنف.

ولا ينبغي الخلط بين اللاعنف وبين ظاهرة المعتقدات الدينية والاخلاقية التي تحث على نبذ العنف^(٢). ورغم أن الافراد أو الحركات التي تبني اللاعنف قد تبني هذه المعتقدات، الا أنه في حالات كثيرة قاد الكفاح اللاعنيف أفراد وحركات تفتقد للالتزام المبدئي بالاساليب اللاعنيفة. ويمكن أن يكون هؤلاء قد تبنا العنف في السابق، وقد يكونون على استعداد لتبنيه في المستقبل في ظل ظروف معينة، الا أنهم في سبيل تحقيق هدف محدد، يتبعون استراتيجية للكفاح اللاعنيف. وعادة ما يكون السبب الرئيسي الذي يدفع مجموعة من الناس الى اختيار الكفاح اللاعنيف هو الايمان بأن هذا النمط من النضال يزيد من فرص نجاحهم في الصراع الدائر.

Dr. Gene Sharp *

إن الكفاح اللاعنيف هو أسلوب لحشد القوى في مواجهة الخصم. وعادة ما يكون لدى هذا الخصم قدرات ادارية واقتصادية وسياسية وبوليسية وعسكرية، ذلك أن هذا الخصم يكون عادة هو جهاز الدولة ذاته عندما تسيطر عليه نخبة معادية لمصالح الأغلبية الساحقة من الشعب. وقد يكون الخصم أيضا جهاز غير حكومي مدعوم من جهاز الدولة.

ويمكن أن نطلق على الأغلبية الساحقة من السكان الذين يتأثرون سلبا بسياسات وممارسات الخصم «الجماعة المظلومة». وقد تكون هذه الجماعة معنية بعدد من القضايا المحدودة أو بسياسة عامة، وقد تكون أيضا رافضة للنظام كله. وعادة ما تكون الجماعة التي تشارك في الكفاح اللاعنيف بالفعل اصغر من «الجماعة المظلومة».

وتمثل القوة جزءا أساسيا من الكفاح اللاعنيف ولا يمكن فهم هذا الكفاح أو شفه بفعالية بدون أخذ عنصر القوة وعلاقات القوى في الاعتبار. وتستخدم القوة هنا للإشارة الى كل مظاهر النفوذ ووسائل الضغط، بما في ذلك العقوبات المتاحة لجماعة أو مجتمع معين والتي يستخدمها للدفاع عن نفسه ولتطبيق سياساته ولادارة الصراعات الداخلية والدولية. ويمكن قياس القوة بالقدرة النسبية على السيطرة على موقف معين وعلى الشعب والمؤسسات، أو بالقدرة على تعبئة الشعب والمؤسسات للقيام بنشاط معين. وتستخدم هذه القوة لتمكين الجماعة من تحقيق هدف معين مثل تطبيق أو تغيير السياسات، أو اقناع الآخرين بالتصرف على النحو الذي يريده مالكي القوة، مثل اقناعهم بالمشاركة في المعارضة أو بدعم النظام القائم وسياساته وعلاقاته، أو لتغيير وتدمير نمط توزيع القوة القائم. وقد تستخدم القوة لتحقيق خليط من هذه الأهداف.

وقد تمتلك الحكومات القوة السياسية، كما قد تمتلكها المؤسسات وحركات المعارضة والجماعات الاخرى. ويمكن تطبيق مثل هذه القوة مباشرة، كما يمكن أن يمثل مجرد وجودها عاملا لممارسة النفوذ. وعلى سبيل المثال، فإن القوة موجودة في المفاوضات كما هي موجودة في الحرب.

ولفهم دور القوة في الكفاح اللاعنيف، ينبغي مناقشة طبيعة وآليات القوة المتاحة لكل من الخصم وللجماعة التي تقود هذا الكفاح.

الحكام التابعون

من الحقائق ذات الأهمية النظرية والعملية الكبرى أن القوة التي يمتلكها الأفراد الذين يمثلون مناصب قيادية في الحكومة ويتخذون القرار «الحكام» ليست تابعة منهم، وإنما ينبغي أن تأتي خارجهم. فالقوة السياسية التي يمتلكونها كحكام تأتي من المجتمع الذي يحكموه. ومعنى هذا أنه إذا استطاع الأفراد امتلاك القوة واستخدامها، فسوف يكون بمقدورهم توجيه سلوك باقي الافراد، وحياسة موارد بشرية ومادية هائلة، وامتلاك جهاز لفرض العقوبات.

بعبارة اخرى، يمكن القول أن الحكام ليسوا مطلقي السلطة ولا يمتلكون قوة ذاتية. وعلى العكس من هذا، يعتمد الحكام والنخب المسيطرة في مصادرهم للقوة على تعاون الشعب ومؤسسات المجتمع الذين يحكموه. ويعتمد مدى توافر هذه الموارد على تعاون وطاعة مختلف الجماعات والمؤسسات والأفراد والشعب بصيغة عامة.

ويمكن القول أن القوة السياسية تبرز كنتاج لتفاعل كل أو معظم المصادر التالية:

١ - السلطة :

بمعنى مدى وكثافة السلطة التي يتمتع بها الحكام أو شرعيتهم في أوساط رعاياهم.

٢ - الموارد البشرية :

بمعنى عدد الأفراد الذين يطيعون الحكام ويتعاونون معهم ويقدمون لهم معونة خاصة، ونسبة هؤلاء الافراد من السكان وأشكال تنظيمهم.

٣ - المعرفة والمهارات :

بمعنى المهارات والقدرات والمعرفة التي يتمتع بها هؤلاء الأفراد، وقدرتهم على توفير الاحتياجات للحاكم.

٤ - العوامل غير الظاهرة :

وتتمثل في العوامل الايديولوجية والنفسية، مثل العادات والمواقف تجاه الطاعة والخضوع، ووجود أو غياب العقيدة أو الايديولوجية العامة.

٥ - الموارد المادية :

وتتضمن الملكية، والموارد الطبيعية والمالية، والنظام الاقتصادي، ووسائل الاتصالات والنقل.

٦ - العقوبات :

بمعنى نمط وحدود أوجه الضغط والعقوبات التي يستطيع الحكام ممارستها ضد رعاياهم وفي الصراع مع الحكام الآخرين.

وعادة ما توجد بعض مصادر القوة هذه بدرجة من الدرجات، ومن النادر، إن لم يكن من المستحيل ان تتوافر كل هذه المصادر للحكام أو لا تتوافر على الاطلاق. ويخضع توافر هذه المصادر للتذبذب المستمر، الامر الذي يؤدي بدوره الى زيادة أو تقليص قوة الحكام.

ويشير التحليل الدقيق لمصادر قوة الحكام الى أنهم يعتمدوا اعتماداً أساسياً على طاعة وتعاون المحكومين. وعندما يرفض المحكومين حق الحكام في الحكم والسيطرة يكونوا قد سحبوا الرضا أو الاتفاق العام الذي يجعل وجود الحكومة ممكناً. وتطلق خسارة السلطة على هذا النحو عملية تحلل قوة الحكام. وقد تستمر عملية التحلل هذه الى درجة ان يفقد الحكام السلطة. وعندما تكون الخسارة فادحة، يصبح وجود الحكومة مهدداً.

ويعتد رفض التعاون مع الحكام أمراً خطيراً جداً، لأن هذا التعاون لا غنى عنه لكي يعمل النظام القائم ويستمر، فالأنظمة الاقتصادية والسياسية تعمل بفضل مساهمات الأفراد والمنظمات والجماعات الفرعية. ويعتمد الحكام اعتماداً أساسياً على هذا التعاون والدعم. وكلما تشعبت أوجه سيطرة الحكام، كلما كانوا بحاجة لدعم اكبر من الافراد والمنظمات.

وتعتمد قوة الحكام على استمرار أوجه الدعم ليس فقط من جانب الافراد والموظفين والمسئولين، ولكن ايضاً من جانب المنظمات والمؤسسات والتي تشكل النظام القائم. ويمكن لهذه الجهات أن ترفض التعاون مع الحكام وتحجم عن تقديم الدعم اللازم لتمكينهم من الاستمرار في تطبيق سياساتهم.

حدود الاكراه

إذا لم يقدم الحكام تنازلات ملحوظة في مواجهة عدم التعاون والعصيان، فسوف يكون عليهم الاعتماد أكثر على الوسائل الاكراهية. ففي محاولاتهم لتأمين الدرجة المطلوبة من الدعم والتعاون، قد يلجأ الحكام الى فرض العقوبات. ويكون فرض هذه العقوبات ممكناً لأنه عادة إذا رفض قطاع من الشعب سلطة الحكام، يظل قطاع آخر على ولائه لهم ويكون مستعداً لتنفيذ سياساتهم. وهكذا يصبح من الممكن استخدام البوليس والجيش في انزال العقوبات بباقي الشعب.

وبالإضافة الى هذا، سيظل يوحد المجموعة الحاكمة أمور أخرى غير العقوبات، وستظل بالتالي خاضعة للضغوط وامكانية التأثير عليها.

والأكثر من هذا، أن قدرة الحكام على تطبيق العقوبات تعتمد هي ذاتها على توافر درجة من درجات المساعدة من المحكومين الذين بمقدورهم رفض تقديمها. وبصفة عامة، ستظل محاولات الحصول على الدعم بالاكراه قاصرة طالما كانت سلطة الحكام مقيدة ومحدودة.

وتعد العقوبات عنصراً هاماً لبقاء القوة السياسية للحكام خاصة في أوقات الأزمات. غير أن مدى فعالية هذه العقوبات يعتمد على رد فعل الشعب الذي توجه ضده هذه العقوبات. وقد رفض الشعب في عديد من المواقف التراجع في وجه المخاطر. ودائماً هناك دور كبير لعامل الارادة حتى في حالة تطبيق العقوبات. فلكي تكون العقوبات فعالة ينبغي أن يخاف منها الناس وأن يصبحوا بعد تطبيقها مستعدين مرة أخرى للتعاون والطاعة. وغير أنهم يمكن أن يتحدوا هذه الصعوبات ويصروا على استمرار عدم التعاون. وإذا فعلوا ذلك تصبح قوة الحكام مهددة تهديداً خطيراً.

المقاومة المتحدة

يعتمد توافر مصادر القوة للحكام إذن اعتمادا أساسيا ومباشرا على درجة تعاون وخضوع وطاعة المحكومين ومؤسسات المجتمع. وهذا الاعتماد، يتيح للمحكومين، في ظل ظروف معينة، إمكانية تقييد أو منع مصادر القوة هذه بتقليل أو سحب تأييدهم وتعاونهم.

وينبغي أن يكون عدم التعاون شاملا حتى يتم تقليص قوة الحكام والتحكم فيها. وينبغي أن يستمر رفض التعاون في وجه القمع الذي يهدف إلى إجبار المحكومين على استئناف التعاون والخضوع. وعندما يقل خوف المحكومين أو ينتهي، وعندما يكونون مستعدين لتحمل معاناة العقوبات المفروضة كثمن للتغيير، يصبح العصيان الواسع وعدم التعاون الشامل ممكنا. ويعتبر هذا التطور ذو أهمية سياسية بالغة، ذلك أن إرادة الحاكم وقدرته على التصرف تنقلص حينئذ بقدر عدد السكان المشاركين في العصيان، وبدرجة عدم تعاون المؤسسات وبقدر اعتاد الحاكم عليها. ومن ثم، فإن حل مشكلة قوة الحاكم التي تبدو مطلقة يكمن في تعلم كيفية تنفيذ عدم التعاون والاستمرار فيه.

وعندما تنجح الحركة في الاستمرار في عدم التعاون ورفض الطاعة في وجه العقوبات التي يفرضها الحاكم، تصبح نهاية النظام على مرمى البصر.

وهكذا، يعتمد كل الحكام في مواقفهم وفي قوتهم السياسية على تعاون المحكومين. ويتضح أن النظرية التي تقول أن القوة مستمدة من العنف وأن النصر حليف الطرف الذي يستطيع ممارسة أكبر قدر من العنف هي نظرية خاطئة. وعلى العكس من هذا، تلعب الإرادة والقدرة على المقاومة دورا مركزيا.

ويتطلب تطبيق هذه الرؤية للطبيعة المستقلة للقوة السياسية بدهاءة الإجابة عن التساؤل: كيف؟ ذلك أن عدم معرفة ما ينبغي عمله كان دوما أحد أسباب احجام الشعوب كثيرا عن التحرك بفعالية وفقا لهذه الرؤية ضد الظلم والطغيان.

وثمة بعدين أساسيين لتطبيق هذه الرؤية. أولهما، أن رفض المواطنين للحكومة الجائرة ينبغي أن يترجم إلى رفض التعاون مع هذه الحكومة. وهذا الرفض يمكن أن يأخذ أشكالا عديدة كما سنرى في مكان لاحق.

وثانيهما، أن العمل ينبغي أن يكون جماعيا أو جماهيريا. فعندما تكون الأقلية الحاكمة موحدة، وتكون الأغلبية المحكومة مفتقدة للتنظيم المستقل، يعجز المواطنون عادة عن شن المعارضة الموحدة، ويسهل على الحكام التعامل معهم فرادى. باختصار، تتطلب الحركة الفعالة المستندة إلى نظرية القوة هذه، وجود مقاومة موحدة.

الأسس البنيوية

تعتبر الاوضاع البنيوية للمجتمع ذات أهمية بالغة في تحديد القدرة العامة لهذا المجتمع على مواجهة حكامه. ويقصد بالأوضاع البنيوية هنا وجود مختلف المؤسسات «أو ما يمكن أن نطلق عليه مواضع القوة». فهذه المؤسسات والأجهزة تعتبر «مواضع» تتركز فيها القوة، أو تعبر عنها.

ومختلف شكل وطبيعة مواضع القوة من مجتمع إلى آخر، ومن موقف إلى موقف آخر، غير انها تشمل بصفة عامة الجماعات والمؤسسات الاجتماعية مثل، الأسر، والطبقات الاجتماعية، والجماعات الدينية، والجماعات الثقافية، والمهنية، والاقتصادية، والقرى، والمدن، والاقاليم والمناطق، والأجهزة الحكومية الصغيرة، والمنظمات الطوعية، والأحزاب السياسية. وعادة ما تكون مواضع القوة هذه جماعات ومؤسسات رسمية تقليدية راسخة. غير أنه في بعض الحالات، يمكن أن تكون مواضع القوة أقل تنظيماً، بل ويمكن ان تكون قد نشأت حديثاً في غمار تطور عملية المعارضة للحاكم.

ويتحدد وضع مواضع القوة هذه بناء على قدرتها على التحرك المستقل، وعلى امتلاك القوة واستخدامها، وعلى تنظيم قوة الآخرين، مثل الحكام أو مواضع القوة الأخرى، وبناء أيضاً على مركزيتها أو لا مركزيتها، وعمليات صنع القرار بداخلها، ودرجة تماسكها الداخلي.

وتحدد بنية القوة في المجتمع على المدى الطويل مجال ودرجة القوة القصوى للحاكم. فعندما تكون مواضع القوة منتشرة في المجتمع، تكون قوة الحاكم عادة خاضعة للسيطرة والقيود، ذلك ان هذه المواضع تتيح القدرة على مقاومة السيطرة الحكومية. غير أن تحقق هذا مرتبط بمدى توافر الحرية السياسية. أما عندما تكون هذه المواضع ضعيفة، أو عندما يتم تدمير استقلاليتها وقدرتها على الحركة بفرض القيود الصارمة عليها، فان قوة الحاكم يصعب السيطرة عليها حينئذ. وفي هذه الحالة، تضعف قدرة المقاومة المتحددة أو يتم تدميرها. ويرتبط هذا الوضع عادة بسيادة الطغيان.

ويحدد وضع مواضع القوة في المجتمع الى حد كبير مدى قدرة المجتمع على السيطرة على قوة الحاكم. فالمجتمع الذي توجد فيه جماعات ومؤسسات تمتلك القوة الاجتماعية وقادرة على العمل المستقل، اكثر قدرة على السيطرة على قوة الحاكم ومقاومة الطغيان من المجتمع المفتقد لوجود هذه الجماعات والمؤسسات التي يستطيع الشعب من خلالها ان يتحرك بشكل جماعي ويقاوم الحاكم.

إن مصادر قوة الحاكم تصبح مهددة تهديداً خطيراً عندما يتم الامتناع عن التعاون معه ودعمه بواسطة أعداد كبيرة من المواطنين في نفس الوقت. وهذا أمر يتحقق عادة من خلال الجماعات والمؤسسات الاجتماعية. أي أن قدرة هذه الأجهزة على قطع مصادر القوة التي توفرها للحاكم يعد أمراً حاسماً. وهذه القدرة تتوقف بدورها على عوامل كثيرة تتضمن مدى مهارة

المواطنين في تطبيق أسلوب الكفاح بعدم التعاون، وتتضمن أيضا الحاجة النسبية للحاكم لمصادر القوة التي يمكن ان يوفرها المواطنون والمؤسسات. ومن العوامل الهامة ايضا مدى قدرة هذه الجماعات على التحرك المستقل ضد الحاكم.

وبالاجمال، يمكن القول أن قدرة المؤسسات غير الحكومية على السيطرة على ممارسات الحاكم تتوقف على العوامل التالية:

- ١ - الرغبة النسبية للمواطنين في تنظيم قوتهم.
- ٢ - عدد المنظمات والمؤسسات المستقلة.
- ٣ - القوة النسبية لهذه المنظمات والمؤسسات ودرجة استقلاليتها في الحركة.
- ٤ - مصادر القوة التي تمتلكها وتسيطر عليها.
- ٥ - حجم القوة الاجتماعية التي تمتلكها ويمكن أن تستخدمها.
- ٦ - القدرة النسبية للمواطنين على حجب رضاهم عن الحاكم ودعمهم له.

وعندما تكون كل هذه العوامل متاحة بدرجة عالية، تستطيع مواضع القوة أن تختار ما بين توفير مصادر القوة التي يحتاجها الحاكم، وما بين تقييد أو قطع هذه المصادر.

ولهذا، فان التذبذب في قوة الحاكم يرتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بمدى استعداد المواطنين لقبول الحاكم وطاعته والتعاون معه وتنفيذ رغباته.

تلاشي قوة الحكام

عندما يرفض الشعب التعاون وبحجب مساعدته ويصر على العصيان والمقاومة، فانه يجرم خصمه من الدعم والتعاون الاساسي الذي تتطلبه اي حكومة أو أي نظام. وفي هذا المجال، يستطيع المواطنون عصيان القوانين التي يعارضونها، ويستطيع العمال التوقف عن العمل، الامر الذي يمكن أن يشل الاقتصاد. وتستطيع البيروقراطية رفض تنفيذ التعليمات. ويمكن للجنود وأفراد الشرطة، أن يتراخوا في تنفيذ الاجراءات القمعية، بل ويمكن ان يعلنوا تمردهم. واذا ما نفذ المواطنون والمؤسسات هذه الاجراءات بأعداد كبيرة وعلى امتداد فترة طويلة، ستفقد الحكومة أو النظام بالضرورة القوة التي تمتلكها. وحينئذ سوف يصبح «الحكام» مجرد أفراد عاديين. إن كل شيء سيتغير ببساطة لأن الدعم البشري الذي خلق قوة النظام وعززها تم حجه. ولهذا، ستلاشي قوة هذا النظام.

غير أن ارادة المقاومة والاصرار العام عليها لا يكفيان وحدهما لامتلاك القوة الفعالة واستخدامها ضد الحكام. ذلك ان المعارضة العامة ينبغي ان تترجم الى استراتيجية للعمل. وفي هذا الصدد، لا بد أن يفهم الشعب اسلوب الكفاح المستند الى هذه النظرية للقوة، ويتضمن ذلك فهم أدوات هذا الاسلوب للكفاح، وآلياته للتغير، ومتطلبات النجاح، ومبادئ الاستراتيجية

والتكتيك. وينبغي ان يتسم تطبيق هذا الاسلوب للكفاح بالمهارة، ويعني ذلك معرفة كيف يمكن الاستمرار في الكفاح بالرغم من القمع.

ولهذا، ثمة حاجة للعرض بالتفصيل لأسلوب الكفاح اللاعنيف المستند لهذه النظرة للقوة.

اسلحة اللاعنف

الكفاح اللاعنيف هو في حقيقة الامر معركة، تماما كما هو الحال في الحرب. وهو يتطلب، كما هو الحال في شن «المعارك»، حشد القوات ووجود استراتيجية واضحة وأساليب محددة لتطبيقها، ويتطلب شجاعة «الجنود» والتنظيم والاستعداد للتضحية.

والشعب الذي يريد تحقيق النصر من خلال الكفاح اللاعنيف بحاجة الى زيادة قوته، والى تطبيق اسلوب الكفاح الذي اختاره بمهارة، والى توفير متطلبات النجاح وحشد كل طاقاته لهذا الغرض. وبالرغم من أن هناك اعتقاد شائع بأن الكفاح اللاعنيف يستغرق وقتا أطول لكي ينجح مما يستغرقه الكفاح العنيف، الا أن الأمر ليس بالضرورة كذلك. ففي بعض الأحيان، نجح الكفاح اللاعنيف في غضون أسابيع بل وأيام.

ويمكن القول أن أدوات الكفاح اللاعنيف تعتبر بمثابة تطبيقات محدودة لنظرية القوة التي تعرضنا لها. وهناك ثلاثة مستويات لأسلحة اللاعنف في إطار اسلوب الكفاح اللاعنيف هي: الاحتجاج اللاعنيف والاقناع، وعدم التعاون، والتدخل اللاعنيف. ويمكن «لأسلحة» اللاعنف هذه أن تغير من العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، بل ويمكن أن تحدث تغييرا جذريا في ميزان القوى. ويشمل الاحتجاج اللاعنيف والاقناع، اساسا الاعمال الرمزية للمعارضة السلمية أو محاولة الاقناع. وتتجاوز هذه الأعمال مجرد التعبير اللفظي عن الاحتجاج، الا أنها لا تصل الى حد عدم التعاون أو التدخل اللاعنيف. ومن بين هذه الأعمال، المواكب الاجتماعية، واقامة الصلوات، والملصقات، والحداد، والاجتماعات الاجتماعية.

أما فيما يتعلق بعدم التعاون مع الخصم، فانه يتضمن الانقطاع العمد أو تعليق أو تحدي علاقات معينة قائمة سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية. ويمكن أن يكون عدم التعاون عفويا أو مخططا، كما يمكن أن يكون قانونيا أو غير قانوني.

وتنقسم أساليب عدم التعاون الى ثلاثة مستويات:

- ١ - أساليب عدم التعاون الاجتماعي (وتتضمن المقاطعات الاجتماعية).
- ٢ - أساليب عدم التعاون الاقتصادي (وتتضمن المقاطعات الاقتصادية والاضرابات).
- ٣ - أساليب عدم التعاون السياسي (ويمكن أن يطلق عليها أيضا المقاطعة السياسية).

وتعد قدرة المجموعة التي تقود الكفاح اللاعنفي على امتلاك أسلحة عدم التعاون الاجتماعي والاقتصادي والسياسي ذات أهمية قصوى في الكفاح.

أما المستوى الثالث من أساليب اللاعنف فيتمثل في التدخل اللاعنفي، والذي يعني التدخل في الموقف وزعزعته أو تغييره تغييرا جذريا بطريقة أو بأخرى. وتشمل أساليب التدخل أمورا مثل الاضراب عن الطعام، والاعتصام، والاعاقة اللاعنيفة، واقامة أنماط إجتماعية جديدة، والاضراب والاعتصام في مواقع العمل، والمؤسسات الاقتصادية البديلة، والبحث عن السجناء، والحكومات البديلة.

امتلاك القوة

يملك العمل اللاعنفي القوة الكفيلة بمواجهة قوة الخصم، وبتحقيق أهداف الكفاح اللاعنفي. ويمكن القول أن اللاعنف يؤثر مباشرة على قوة الخصم أكثر مما يؤثر العنف السياسي، ذلك أنه يضرب مصادر قوة الخصم مباشرة. وعلى سبيل المثال، اذا كانت القضايا المثارة اقتصادية أساسا، فان المقاومة يمكن أن تكون مقاومة اقتصادية. وإذا كانت القضايا المثارة سياسية ويحتاج الخصم الى التعاون السياسي من جانب المواطنين، فان المقاومة يمكن أن تكون سياسية أيضا. بعبارة أخرى، فانه بدلا من الصدام غير المباشر مع قوات الخصم العسكرية، والتي تعد التجسيد الظاهري لقوة الخصم، فإن اللاعنف يضرب مباشرة مصادر هذه القوة والمتمثلة في التعاون مع الخصم وطائفته. وعلى سبيل المثال، فان الاضرابات الجماهيرية يمكن أن تشل الاقتصاد تماما، كما أن التحرر الواسع النطاق يمكن أن يؤدي لانهايار الجيش.

ويمكن القول أيضا أن العمل اللاعنفي يؤثر بشكل غير مباشر على قوة الخصم أكثر مما يفعل العنف. فبدلا من مواجهة قوات الخصم وبوليسه بقوات مشابهة، فان الكفاح اللاعنفي يواجه هذه القوات بشكل غير مباشر. ويتم هذا من خلال إضعاف الخصم ومساعدة المكافحين على تعبئة قواهم دفاعا عن قضيتهم في نفس الوقت. وعلى سبيل المثال، فانه من خلال الرد على القمع بالاعتصام بدلا من استخدام العنف المضاد، يمكن ان تثبت حركة اللاعنف ان قمع الخصم عاجز عن القاء الرعب في قلوب المواطنين. ومن شأن استمرار المقاومة والحفاظ على تنظيم اللاعنف، حرمان الخصم تدريجيا من مؤيديه التقليديين وإضعاف قوتهم النسبية التي يتمتعون بها. وفي مقابل هذا، يمكن أن يزيد عدد المكافحين باستمرار ويمكن أن يتصاعد أيضا الدعم الذي يحظوا به. وكل هذا يمكن أن يحدث بسبب مواجهة عنف الخصم بشكل غير مباشر بدلا من مواجهته بالعنف المضاد.

ويعتمد مسار الصراع في جانب أساسي منه على الاستراتيجية وأساليب الكفاح التي تطبقها المجموعة التي تقود الكفاح اللاعنفي. ولهذا ثمة حاجة ملحة لتخطيط استراتيجية اللاعنف بعناية فائقة، والاعتماد على الموارد المتاحة والفهم العميق للكفاح اللاعنفي وإبعاد الموقف القائم (٣).

القمع

يمكن أن يكون التحدي الذي يمثله اللاعنف تحديا محدودا وأن يؤدي الى زعزعة الوضع القائم بشكل طفيف فقط، غير أنه في بعض الحالات يمكن أن يؤدي الى هز هذا الوضع هزا عنيفا.

وتنبع الصعوبات التي يواجهها الخصم في التعامل مع اسلوب الكفاح اللاعنيف من ديناميات هذا الاسلوب. فهذه الديناميات تعمل على تعظيم تأثير وقوة المجموعة التي تشن الكفاح اللاعنيف وعلى إضعاف تأثير وقوة الخصم.

وكثيرا ما يلجأ الخصم الى القمع في مواجهة حركة اللاعنف. ويأخذ تطبيق القمع أشكالا وأساليب عديدة مثل فرض الرقابة، ومصادرة الأموال والممتلكات، وقطع وسائل الاتصال، والضغوط الاقتصادية، والاعتقالات، والتهديد بالعقوبات في المستقبل، والضرب، واطلاق الرصاص، والتعذيب، وقانون الطوارئ، والاعدامات... الخ. ويعتمد حجم ونمط القمع المستخدم على عوامل كثيرة. وتجدر الإشارة الى أنه نظرا لأن القمع يمكن أن يحدث أثرا مضادا لما يريده الخصم، فإن القمع الذي يطبق ضد الحركة اللاعنيفة يكون في الغالب اكثر محدودية من القمع الذي يطبق ضد التحرر العنيف أو حرب العصابات أو الحرب النظامية.

ويعد اللجوء الى القمع العنيف في واقع الامر دليلا قويا على أن الفعل اللاعنيف يمكن أن يمثل تهديدا خطيرا للنظام القائم. ويعد بالتالي تأكيدا لمدى قوة اللاعنف. ولا يمثل القمع سببا يدعو الى التخلي عن الكفاح اللاعنيف، ذلك أن اللاعنف يعد في حقيقة الأمر الاسلوب الأمثل لمواجهة الخصم القادر على استخدام العقوبات العنيفة، والمستعد لاستخدامها.

التنظيم المقاوم للاعنف

لا يؤدي القمع بالضرورة الى اخضاع المواطنين. ذلك أن العقوبات لكي تكون فعالة ينبغي أن تؤثر على عقول المواطنين وأن تؤدي الى الخوف والاستعداد للطاعة. وكما هو الحال في الحرب ثمة امكانية لأن يؤدي التخطيط السليم والتنظيم المحكم والايان العميق بالقضية، الى الاصرار على مواصلة الكفاح اللاعنيف بغض النظر عن الأخطار. وفي مثل هذا الموقف، ثمة ضرورة ملحة لكي تحافظ المجموعة التي تقود الكفاح اللاعنيف على أقصى قدر من التنظيم لتعزيز مواقعها في مواجهة الخصم ولتقليل العنف المستخدم ضدها ولتعظيم فرصها في النجاح.

ومن شأن التطبيق المكثف والحازم والحاذاق للاعنف ان يفجر مشاكل الخصم الذاتية وأن يحد بالتالي من فعالية استخدامه لقواته. وحينئذ يكون بمقدور الكفاح اللاعنيف أن يخل بتوازن الخصم سياسيا وأن يجعل قمعه يتغلب عليه ويؤدي الى اضعاف قوته وتقليص حجم التأييد الذي يحظى به.

وفي مواجهة القمع، ينبغي للمكافحين المنخرطين في حركة اللاعنف ان يصمدوا وأن يرفضوا الخضوع أو التراجع، وأن يتحدوا هذا القمع. ومن شأن هذا الموقف أن يجنب الحركة الوقوع في فخ الانجرار وراء محاربة الخصم بالسلاح الذي يحدده هو والذي يتفوق فيه.

ورغم الرقابة التي يفرضها الخصم، فإن اخبار الاعمال الوحشية التي يمارسها يمكن ان تتسرب الى الخارج، وحينئذ يمكن أن يؤدي القمع الذي يمارسه الى تصعيد العداء والمقاومة للنظام لا تقليلها. بعبارة أخرى، فإن القمع الذي يمارسه الخصم يمكن أن يؤدي الى تقليص التأييد الذي يحظى به وزيادة التأييد الذي يحظى به المكافحون.

ومعنى هذا أن الحفاظ على تنظيم اللاعنف في مواجهة القمع لا يمثل ضربا من السذاجة السياسية، وإنما يساهم في نجاح الحركة في إحداث تغييرات مواتية في توزيع القوة.

الجودو السياسي (٤) Political Jiu - Jitsu

من شأن الاستمرار في الكفاح والحفاظ على طابعه اللاعنفي أن يعزز من موقع القوة الذي تتمتع به حركة اللاعنف بوسائل شتى. وكلما صعد الخصم من أعماله الوحشية ضد الحركة كلما اتضح مدى وضاعته وتزايد التعاطف والدعم الذي تحظى به الحركة. وفي هذه الحالة يزداد ابتعاد المواطنين العاديين عن النظام وتنحرف أعداد متزايدة منهم في صفوف الحركة. ويمكن أيضا أن تزيد الأطراف الثالثة من دعمها لضحايا القمع ومعارضتها لضعف الخصم وسياساته. وبالرغم من أن أثر الرأي العام المحلي والدولي يتفاوت من حالة لأخرى، إلا أنه يمكن ان يدعم حركة المقاومة، ويمكن أن يمارس ضغوطا اقتصادية وسياسية كبيرة على النظام، وفي حالة ممارسة الخصم للأعمال الوحشية ضد العزل، يمكن أن يبدأ المواطنون وعملاء الخصم وقواته في الشك في مدى عدالة سياسات الخصم. وهذا الشك يمكن أن يتحول الى معارضة بل والى عدم تعاون وعصيان يأخذ شكل الاضرابات أو حركات التمرد.

باختصار، فإن قمع الخصم لحركة المقاومة اللاعنيفة يمكن أن يرتد اليه. وهذا هو المقصود بعملية «الجودو السياسي».

التغيرات في ميزان القوة

تكمن أحد أسباب فعالية أسلوب اللاعنف في أنه يحدث تغيرات في ميزان القوة القائم. ويحدث هذا نتاجا لعوامل عديدة. وكما أشرنا، تلعب عملية «الجودو السياسي» دورا هاما في نمو قوة المجموعة التي تقود الكفاح اللاعنفي وفي تقليص قوة خصومهم.

ويمكن أن تزيد المجموعة التي تقود الكفاح اللاعنيف من قوتها بشكل تدريجي. وبداية، سوف تحصل هذه المجموعة على تأييد متزايد من جانب قطاعات المواطنين الذين يتأثرون سلباً بسياسات النظام وممارساته. وبالإضافة إلى هذا، فإن طبيعة الكفاح اللاعنيف تجعل من الممكن الحصول على دعم يعتد به من جانب الأطراف الثالثة بل وحتى من جانب مؤيدي خصومهم ذاتهم. ويتيح الحصول على هذه الأنماط من الدعم والمساندة لمجموعة الكفاح اللاعنيف إمكانية التأثير بشكل مباشر أو غير مباشر على قوة خصومهم عن طريق تقليل أو قطع مصادر هذه القوة على النحو الذي ناقشناه في مكان سابق. وتختلف طرق التأثير على قوة الخصم على هذا النحو من حالة لأخرى، فمن الطبيعي أن تختلف مثلاً من حالة الصراع الداخلي إلى حالة الصراع مع قوة أجنبية محتملة تقع مصادر قوتها خارج البلد. ورغم هذا، فإن عملية التغير التي تحدث في ميزان القوة واحدة تقريباً في الحالتين.

ويختلف حجم المجموعة المنخرطة في حركة المقاومة تفاوتاً كبيراً في إطار الصراع الواحد، فالأفراد وعدد المؤسسات التي تشارك في الكفاح قد تزيد في وقت وتقلص في وقت آخر. وبالمثل، فإن عدد مؤيدي الخصم ودرجة الدعم المؤسس الذي يحظون به قد يزيد أو يتراجع بشدة خلال الصراع. وهذه التحولات في ميزان القوة تتأثر، من بين عوامل أخرى، بممارسات المجموعة التي تقود الكفاح اللاعنيف. كما تتأثر علاقات القوة أيضاً بمواقف الأطراف الثالثة التي قد تتحول من موقف الحياد إلى موقف الدعم والمساعدة أو المعارضة لطرف أو لآخر.

ومن الطبيعي أن مسار الكفاح اللاعنيف يعد سبباً وانعكاساً في نفس الوقت للتحولات التي تحدث في مواقع القوة لكل طرف مقارنة بالطرف الآخر. وكما قلنا فإن قوة كل طرف يمكن أن تتغير باستمرار وبسرعة وبحدة من خلال الصراع.

ومن الطبيعي أن نتائج هذه التحولات في القوة المطلقة والنسبية لكل طرف، هي التي تحدد النتيجة النهائية للصراع.

آليات أربع للتغيير

بالرغم من الخلافات بين حالة وأخرى من حالات اللاعنف، إلا أنه يمكن القول أن ثمة آليات أربعة عامة للتغيير من خلال اللاعنف. هذه الآليات هي التحول Conversion، والتكيف Accomodation والارغام اللاعنيف Nonviolent Coercion، والتحلل Disintegration. وفي حالة التحول، فإنه نتيجة لممارسات حركة اللاعنف، فإن الخصم يتبنى جانباً من وجهات نظر الحركة ويقر بأن أهدافها مقبولة وجيدة.

أما في حالة التكيف، فإن الخصم يقرر تقديم بعض التنازلات للحركة، وهي عادة ما تكون تنازلات محدودة لا تمتد إلى حدوث تغيير جذري في موقف الخصم. ويلجأ الخصم إلى تقديم

هذه التنازلات عندما يدرك أن من مصلحته أن يعقل ذلك. وقد يهدف الخصم من وراء ذلك الى قطع الطريق على انشقاق داخلي أو تقليل خسائره أو تفادي وقوع كارثة اكبر، أو لانقاذ ماء الوجه. وهذا النمط من التغيير عن طريق اللاعنف هو الاكثر شيوعا.

وبعد التكيف مائلا للارغام اللاعنيف والتحلل من حيث ان هذه الآليات الثلاث، تحرز النجاح من خلال تغيير الوضع الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي لا من خلال تغيير مواقف الخصم ذاته كما هو الحال في التحول. ففي هذه الآليات الثلاث، تتغير علاقات القوى القائمة بحيث يتغير الوقت بأكمله.

وفي حالة الارغام اللاعنيف، يتم احراز النجاح وتحقيق الأهداف رغما عن الخصم وضد إرادته. ويصبح هذا ممكنا عندما تنجح حركة الكفاح اللاعنيف سواء بشكل مباشر أو غير مباشر في قطع مصادر قوة الخصم بدرجة كبيرة، أي عندما تصبح إرادة الخصم مقيدة تماما. ويحدث هذا لأسباب عديدة أهمها ما يلي:

- ١ - عندما يصبح التحدي الذي يواجهه الخصم جاهيريا واسع النطاق بحيث يصعب السيطرة عليه من خلال القمع.
- ٢ - عندما يصبح النظام مشلولاً.
- ٣ - عندما تقلص قدرة الخصم على تطبيق القمع وتنفيذ سياساته بسبب حدوث تمرد واسع من جانب الجيش أو البوليس، أو الرفض الواسع النطاق للمساعدة من جانب البيروقراطية، أو رفض التعاون من جانب قطاعات جماهيرية واسعة من المواطنين.

ورغم هذا، فإن الخصم يظل في هذه الحالة يمتلك قدرا من القوة ويظل موجودا كجهاز. أما فيما يتعلق بالتحلل، فإنه يحدث عندما يتم قطع مصادر قوة الخصم بالكامل بحيث لا يمكنه البقاء والاستمرار بعد ذلك. وفي هذه الحالة لا يبقى هناك جهاز متماسك يستطيع حتى قبول الهزيمة. بعبارة أخرى، فإنه في هذه الحالة تكون قوة الخصم قد تحللت ببساطة.

إزاحة مصادر القوة

يمكن لحركة اللاعنف ان تقلص من مصادر القوة السياسية للخصم، وذلك على النحو

التالي:

١ - السلطة:

بعد اندلاع حركة اللاعنف في حد ذاته وما تمثله من تحدي دليل على أن سلطة الخصم قد تقلصت. ويمكن لحركة الكفاح أيضا أن تبعد عن الخصم باضطراد أعدادا ممن كانوا يؤيدوه. وفي وقت من الاوقات، يمكن أن يتحول ولاء المواطنين بوضوح من الخصم الى سلطة بديلة قد تكون حكومة الظل المنافسة.

٢ - الموارد البشرية:

يمكن للحركة اللاعنيفة الواسعة النطاق ان تقلص أو تقطع الموارد البشرية اللازمة لقوة الخصم السياسية وذلك عن طريق منع الطاعة العامة والتعاون من جانب المواطنين الذين يُشغلون آلة النظام ويحافظون على استمراره. ويشكل تزايد أعداد الراضين للتعاون مع الخصم مصدراً لمشاكل ضاغطة كثيرة له. وفي وقت من الاوقات يمكن أن يتخلى عن الخصم مؤدوه التقليديون الامر الذي يساهم في تقليص قوته أكثر.

ويؤثر تقليص الموارد البشرية بدوره على مصادر القوة الاخرى (مثل المهارات، والمعرفة، والموارد المادية). وهكذا يصبح الخصم بحاجة الى مزيد من القوة في الوقت الذي تقلص فيه الى حد كبير قدرته على الفرض أو الاكراه. واذا استمرت المقاومة في التصاعد في الوقت الذي تضعف فيه قوة الخصم، فمن المؤكد أن النظام يمكن أن يصبح بلا قوة تماما.

٣ - المهارات والمعرفة:

يملك بعض الافراد أو الجماعات مهارات أو معرفة ذات أهمية خاصة مثل المديرين والفنيين والمستشارين. وبطبيعة الحال، فان رفض هؤلاء مساعدة الخصم ودعمه يضعف من قوته. وبالإضافة الى الرفض الصريح للتعاون، فان مجرد تقليده أو تقديمه بشكل مبتور عن عمد، يعد امراً هاماً.

٤ - العوامل الكامنة:

يمكن للحركة اللاعنيفة واسعة النطاق ان تعدل من عادات الطاعة والولاء للسلطة.

٥ - الموارد المادية:

يمكن للحركة اللاعنيفة أن تقلص أو تقطع الموارد المادية المتاحة للخصم، مثل، السيطرة على النظام الاقتصادي، ووسائل النقل والاتصالات، والموارد المالية، والمواد الخام، وما شابه ذلك.

٦ - العقوبات:

تتأثر قدرة الخصم على فرض العقوبات أيضاً من جراء اندلاع اللاعنيفة. فمن ناحية، يمكن أن تصبح امدادات السلاح للخصم مهددة من جراء رفض دولة أجنبية بيع السلاح له أو من جراء حدوث إضرابات في مصانع الذخيرة أو في نظام النقل. ومن ناحية ثانية، يمكن أن يقلص عدد قوات القمع، البوليس والجيش، من جراء تراجع أعداد المتطوعين أو رفض المجندين أداء الخدمة. ويمكن أن تتقاعس قوات البوليس والجيش عن تنفيذ الاوامر بكفاءة أو رفض تطبيقها تماماً، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى وقوع الارغام اللاعنيفة أو الى تحلل قوة الخصم.

ويمكن القول أن النتائج الاكثر أهمية للكفاح على المدى البعيد تتمثل في أثره في حل القضايا القائمة، وفي مواقف مختلف الجماعات تجاه بعضها البعض، وفي توزيع القوة، وفي داخل المجموعات المتنافسة. وفي كل هذه المجالات، تعد اسهامات الكفاح اللاعنيفة اسهامات كبيرة.

التغيرات في جبهة الكفاح اللاعنيف

تترك المشاركة في الكفاح اللاعنيف مجموعة من الآثار الهامة على المواطنين المشاركين. وعلى سبيل المثال، فكلما تعلم المواطنون هذا الأسلوب ومارسوه، كلما اكتسبوا قدرا أكبر من الاعتزاز بالنفس والثقة بقدرتهم على التأثير على مسار الأحداث وأصبحوا أكثر وعيا بما يمتلكونه من قوة. وتؤدي خبرة الكفاح اللاعنيف أيضا إلى وحدة القوى المشاركة وتزايد تضامنها الداخلي.

ويؤدي الكفاح أيضا إلى تقوية المؤسسات غير الحكومية في المجتمع (مواضع القوة) والتي تمثل مرتكزات للكفاح. وتقوية مراكز هذه المؤسسات يعني بدوره أن المواطنين أصبحوا يمتلكون مرتكزات ثابتة للاستمرار في المقاومة في فترات الازمات. ويعلم الكفاح المشاركون فيه كيف يناضلوا بفعالية ضد قوى الإدارة وضد القمع العنيف.

الملاءمة السياسية

إن الكفاح اللاعنيف ممكن وقادر على امتلاك قوة عظيمة واستخدامها ضد الحكام الطغاة والنظم العسكرية، ذلك أنه يستهدف ضرب أكثر الجوانب هشاشة في كل الحكومات والمتمثلة في الاعتماد على المحكومين.

وإذا استطاعت حركة الكفاح، رغم القمع، أن تقيد مصادر القوة أو تقطعها لفترة كافية من الوقت، فإن النظام السياسي يمكن أن يصاب بالشلل التام والعجز. وفي بعض الحالات، يمكن أن تنتهي قوة الحكام تماما.

ويؤكد هذا المفهوم للقوة السياسية، ومفهوم الكفاح اللاعنيف المستند إليه، أننا أزاء نمط من الكفاح لا يقتصر على حدود ثقافية أو قومية معينة. إننا في الحقيقة أزاء نمط من الكفاح ملائم للتعامل مع مشاكل التحرير، والعدوان الخارجي، واغتصاب السلطة من الداخل في كل أنحاء العالم.

الهوامش

١ - انظر في ذلك :

Gene Sharp, **The Politics of Nonviolent Action, 3 Volumes. Boston, Porter Sargent, 1973.**

٢ - انظر في ذلك :

Gene Sharp, "Types of Principled Nonviolence" in **Social Power and Political Freedom. PP. 201 - 234 Boston, Porter Sargent Publishers, 1979.**

٣ - انظر في ذلك :

Peter Ackerman and Christopher Kruegler, **Nonviolent Sanctions: Their Strategic Use in Conflict and Defence.** سوف يصدر قريبا.

٤ - الجودو هو المصارعة اليابانية حيث يمكن أن تصبح قوة الخصم وثقل جسمه عبئا عليه وقيدا على حركته هو ذاته. والمقصود «بالجودو السياسي» هنا هو أن الحفاظ على الطابع اللاعنفي لحركة المقاومة والاصرار على الاستمرار فيها في مواجهة القمع الذي يمارسه الخصم من شأنه أن يجعل هذا القمع يرتد الى الخصم في النهاية وتقلص من حجم المساندة التي يحظى بها حتى مقابل تدعيم قوة حركة اللاعنف واتساع قاعدة مؤيديها - المترجم.

مراجع

بالعربية:

— جين شارب: المقاومة باللاعنف، (القدس الشرقية، المركز الفلسطيني لدراسة اللاعنف، ١٩٨٥).

بالانجليزية:

Peter Ackerman and Christopher Kruegler, **Nonviolent Sanctions: Their Strategic Use in Conflict and Defense.** Forthcoming.

Adam Roberts, «Civil Resistance to Military Coups,» **Journal of Peace Research** (Oslo), vol. XII, no. 1 (1975), pp. 19-36.

—————, ed., **The Strategy of Civilian Defence: Non-violent Resistance to Aggression.** 320 pp. London: Faber & Faber, 1967. U.S. edition: **Civilian Resistance as a National Defense: Non-violent Action Against Aggression.** Harrisburg, Pa., USA: Stackpole Books. 1968.

Gen Sharp, **The Politics of Nonviolent Action.** 902 pp. three volumes. Boston: Porter Sargent, 1973.

-----., **Making Europe Unconquerable: The Potential of Civilian-based Deterrence and Defence.** 252 pp. London: Taylor & Francis, 1985. Cambridge, Mass.: Ballinger, 1985. Second edition with a Foreword by George Kennan, 190 pp. Cambridge Mass.: Ballinger, 1986.

-----., **Social Power and Political Freedom.** 440 pp. Boston: Porter Sargent, 1980.